

الجدور التاريخية لأزمة مياه نهر النيل حتى المبادرة المصرية لعام ١٩٩٩

م.د. مصعب عطية ذنون الزبيدي / كلية التربية الأساسية / جامعة سومر

م.د. أحمد حاشوش عليوي الحجامي / كلية التربية الأساسية / جامعة سومر

الملخص

شهد نهاية القرن التاسع عشر بداية الاتفاقيات المائية بخصوص مياه النيل، عندما كانت معظم دول حوض النيل تحت السيطرة الاستعمارية الأجنبية، وقد هدفت معظم تلك الاتفاقيات لصالح دول الاستعمار بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية وليس لصالح الدول التي تنوب عنها في هذه الاتفاقيات والتي أستمترت أكثر من نصف قرن، وفي منتصف القرن العشرين حصلت معظم دول حوض النيل على الإستقلال السياسي، مما أدى الى تفاقم أزمة مياه النيل، لان معظم دول الحوض رفضت بشكل قاطع الإتفاقيات السابقة التي اجريت من قبل المستعمر كونها لم تنصفها في أستغلال حقوقها من مياه النيل. ونتيجة لهذه التطورات، أصبحت قضية مياه النيل محل إهتمام كبير على المستويات الرسمية والأكاديمية والإعلامية، وفي هذا السياق، احتلت المطالب الاثيوبية في مياه النيل محور أساسي في هذه الإزمة، لاعتبارات عديدة في مقدمتها أن اثيوبيا هي أهم دول المنبع من حيث مساهمتها في مياه النيل حيث تساهم بحوالي ٨٠% من الإيراد المائي السنوي لنهر النيل، فضلاً عن ان اثيوبيا أكثر دول المنبع طموحاً في استغلال مياه النيل، وبما أن هذه المطالب سوف تأثر سلباً على الأمن المائي المصري، من حيث نقص منسوب مياه النيل الذي يعتبر العمود الفقري للزراعة في مصر، وممايزيد من خطورة أزمة مياه النيل أن اثيوبيا قد شرعت بالفعل في تنفيذ بعض المشروعات على الروافد الرئيسية لنهر النيل بشكل أحادي، وبالمخالفة لاتفاقيات مياه النيل السابقة، مما جعل مصر واثيوبيا القطبين الرئيسيين في أزمة مياه النيل، والى حد ما السودان كونها من دول المصب من حيث تأثرها بمنسوب المياه. كما كان لبقية دول حوض النيل جزء من هذه أزمة. لذا تناول الباحث أزمة مياه النيل خلال الفترة (١٩٩٩-١٨٩١)، والتي بدأت ببروتوكول عام ١٨٩١، وانتهت بمبادرة عام ١٩٩٩، باستخدام المنهج التاريخي والمنهج التحليلي لاحداث الأزمة، من خلال تناول أهمية مياه النيل، وماهي دول حوض النيل، والتي تقسم الى دول المنبع ودول المصب، فضلاً عن أهم المشاريع المقامة على نهر النيل، بالإضافة الى سرد الاتفاقيات التي أجريت خلال الفترة الدراسة، وماهو موقف دول الحوض من هذه الإتفاقيات. وقد خلصت الدراسة الى ان رغم كثرة الإتفاقيات والمبادرات والمشاريع التي جرت خلال هذه الفترة، بهدف الاتفاق واستغلال مياه النيل وتحقيق التنمية الاقتصادية لدول الحوض، لا أن معظم هذه الإتفاقيات كانت إتفاقيات ثنائية أو ثلاثية ولم تشمل جميع الدول، فضلاً عن عدم الوصول لصيغة حل نهائي بين دول حوض النيل من حيث حقوق كل منها في مياه النيل، لذا أستمترت الأزمة حتى وقتنا الحاضر من دون إيجاد اتفاق يرضي جميع الاطراف وحل نهائي لهذه الأزمة.

Abstract

The end of the nineteenth century had witnessed the beginning of water agreements about the Nile river when most of the Nile Basin countries were under foreign domination. Most of these agreements were aimed at the colonial countries for the purpose of achieving their interests, which lasted more than half a century. After these countries had got their independence, they refused these agreements. As a result of these developments, the issue of the Nile waters has become a major concern at the official, academic and media levels. The Ethiopian demands in the waters of the Nile have been central to this crisis for many reasons, foremost of which is that Ethiopia is the most important country in terms of its contribution to the Nile River, which contributes about ٨٠% of the Nile water revenues. Therefore, the researcher dealt with the crisis of the Nile water during the period (١٩٩٩-١٨٩١), which began with the protocol of ١٨٩١ and ended at the initiative of ١٩٩٩, using the historical approach and the analytical method to cause the crisis.

مقدمة

يمثل الصراع حول مدى مشروعية اتفاقيات مياه النيل، أحد مجالات الصراع المائي الدولي في النظام الإقليمي لحوض نهر النيل خلال الفترة المحددة للبحث (١٨٩١-١٩٩٩)، حيث شهدت هذه الفترة وبشكل متكرر تعارضاً في الرؤى والتوجهات بين دول حوض النيل بشأن هذه المسألة. وفي هذا الإطار يتمحور

الصراع المائي الدولي حول مشروعية اتفاقيات مياه النيل التي أبرمت مع السلطات الاستعمارية قبل نيل الاستقلال لمعظم الدول الأفريقية، وحيث يتمحور الجدل السياسي والقانوني بين دول المنبع من ناحية، ودول المصب من ناحية أخرى، وذلك بخصوص توزيع مياه النيل. وعليه تم تناول الاتفاقيات والمبادرات خلال فترة البحث، والتي بدأت عام ١٨٩١ بأول بروتوكول دولي بخصوص مياه النيل، وأنتهت بمبادرة مياه النيل عام ١٩٩٩ بين دول حوض النيل.

حيث أخذت العلاقات بين دول حوض النيل خلال الفترة المحددة للبحث شكل الصراع أحياناً، وشكل التعاون أحياناً أخرى- وتحكم هذه العلاقات الموارد المائية لنهر النيل، ويمثل الصراع أحد جانبي التفاعلات الدولية، ويشمل ظاهرة الصراع كافة مستويات الأفراد أو الجماعات داخل الدولة الواحدة أو بين الدول، ولعل الحد الأدنى المقبول على أوسع نطاق لتعريف الصراع هو موقف من التعارض الدولي بين اثنين أو أكثر، وهناك فرق بين الصراع والمنافسة، حيث يرى البعض أن الصراع يوجد في الموقف الذي يكون فيه على أحد الأطراف أن يضر بالآخر لكي يصل الى هدفه، في حين أن المنافسة لا حاجة بها لأن تتضمن أضراراً لأي طرف.

جغرافية نهر النيل:

يشكل نهر النيل ظاهرة جغرافية فريدة في شمال أفريقيا، فهو النهر الوحيد الذي أستطاع أن يشق طريقه عبر الصحراء الكبرى حاملاً جزءاً كبيراً من مياه أفريقيا الاستوائية إلى البحر الأبيض المتوسط، حيث يبلغ طول نهر النيل من بحيرة فكتوريا إلى البحر الأبيض المتوسط ٦٦٥٠ كم، ويستغل مساحة ٣,٣٤٩,٠٠٠ كيلو متر مربع تقريباً، ويربط مناطق تختلف فيما بينها في التضاريس والمناخ والتكوين الجيولوجي، والمناخ الرئيسية للنيل الحالي هي هضبة البحيرات الاستوائية، وهضبة أثيوبيا.^(١)

وجاءت تسمية "النيل" من تسميات قدماء المصريين للنهر، فقد كانوا يعتقدون بأن النيل مركز العالم وأن منبعه هو بدايته، ولذا كانت قبلتهم نحو الجنوب، كما أطلق قدماء المصريين اسم النهر آر أو أور في إشارة إلى لون الرواسب التي يحملها النهر عند الفيضان، إذ إن طين النهر أسود.^(٢)

وبالرغم من أنه لا يوجد أصل واضح وقاطع لتسمية "النيل" بهذا الاسم، إلا أنه يمكن تتبع هذا الأصل الفرعوني في تاريخ مصر القديم وأساطيرها وفلسفتها: فلقد لقب المصريون النيل في بعض أناشيدهم بأبي الآلهة، وهو لقب مستعار من الإله "نون" رب المياه الأزلية عند الفراعنة، والذي يعد أقدم الآلهة عهداً والذي كان النيل ينبع منه.^(٣) فإن إطلاق كلمة "النيل" على النهر الجاري في مصر قد تأخر، فقد كان يُعرف في السابق بإسم "حابي" أو "هابي" (Haby) إله النهر آلهة النيل،^(٤) كما كان نهر النيل يُدعى "بي يوما" (piyoma) أو النهر فقط.^(٥)

ولحوض النيل خصائص ميترولوجية يمتاز بها حيث إن مسألة الظواهر المناخية لحوض النيل ليست ذات أهمية علمية فقط للمتخصصين في البحث الجغرافي، بل هي مرتبطة كذلك بموضوع ذي أهمية كبرى، وهو بالطبع موضوع مصدر مياه فيضان النيل، الذي يهتم به المهندسون والمزارعون والاقتصاديين وصانعي القرار

السياسي، لذلك سوف نتطرق إلى أهم الخصائص والظواهر الميتورولوجية لنهر النيل التي تسترعي الانتباه، وهي:

١. أن نهر النيل ينبع - على خلاف الأنهر الأخرى - من الجنوب إلى الشمال، فهو يخرج من بحيرة فكتوريا في أثيوبيا، ويصب في البحر الأبيض المتوسط شمال مصر.
٢. أن أقصى منابع النيل تقع جنوب خط الاستواء بثلاث درجات ونصف تقريباً، ومصبّاته في البحر المتوسط واقعة وراء خط عرض ٣٥ شمالاً. وبهذا يكون النيل قد اخترق نحو ٣٥ درجة من درجات العرض، ووصل ما بين بلاد متنائية الأطراف.^(٦)

ويترتب على هاتين الخاصيتين نتائج ذات دلالة أهمها: أن وادي النيل لهذين السببين أصبح لا يشتمل على إقليم واحد أو منطقة واحد، بل عدة أقاليم مناخية وعدة مناطق، لأن خطوط العرض التي يخترقها متعددة جداً فمن الأقاليم الاستوائية إلى الأقاليم المدارية، إلى السهوب والأعشاب، إلى الصحراء المجربة، إلى البحر المتوسط، فلو حاولنا أن نذكر بوجه الإجمال بعض المناخات المختلفة الموزعة على حوض النيل (مناخ إستوائي، مناخ مداري، مناخ موسمي).^(٧)

كما أن نهر النيل هو أطول أنهار العالم، حيث يخترق ٣٥ خط عرض من خط الاستواء حتى البحر الأبيض المتوسط، وتبلغ المساحة الكلية لحوض النيل ٦٦٥٠ كم، وهي تشكل (واحدة من عشرة) من مساحة القارة الإفريقية تقريباً، وحوض النيل هو ثالث أكبر حوض نهر دولي من حيث المساحة بعد حوض الأمازون، والكونغو، والدول التي يضمها حوض نهر النيل عشرة دول تقسم إلى دول المنبع ودول المصب، دول المنبع هي أثيوبيا، أوغندا، كينيا، تنزانيا، وبوروندي، رواندا، والكونغو الديمقراطية، وإريتريا، ودول المصب هي السودان، مصر، وبعد ذلك انضمت دولة جنوب السودان إلى دول المصب بعد انفصالها عن السودان عام ٢٠١١.^(٨)

وتتكون مصادر مياه نهر النيل من ثلاث أحواض رئيسية وهي:

- حوض الهضبة الاستوائية.
- حوض الهضبة الأثيوبية.
- حوض بحر الغزال.

أولاً- حوض الهضبة الاستوائية:

تمثل هضبة البحيرات الاستوائية أكثر المناطق عمقاً في أفريقيا، وتقع داخل حدود كينيا وأوغندا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية ورواندا، وتتكون من مجموعة من خمس بحيرات تُعرف بالبحيرات العظمى وتُقسم إلى مجموعتين هما: مجموعة فكتوريا وتضم (فكتوريا، كاجيرا) والمجموعة الألبرتية الأخدودية وتضم بحيرات (ألبرت، إدوارد، جورج)، ومن أهم أنهار الهضبة الإستوائية هو النيل الأبيض، والذي يبدأ من بحيرة (نو) عند النقطة التي تنتهي عندها بحيرة (الجل) ويمتد حتى الخرطوم عندها يلتقي بالنيل الأزرق، ويمثل

حوض الهضبة الاستوائية أكثر المصادر انتظاماً في إمداد النيل بالمياه على مدار العام، وخاصة في فصل الجفاف، ويبلغ المتوسط السنوي للمياه الواردة منه عند سد أسوان في مصر نحو ١٣ مليار متر مكعب سنوياً^(٩)

ثانياً- حوض الهضبة الأنثيوبية:

تمتد المنابع الأنثيوبية نهر النيل بقرابة ٧٤ مليار متر مكعب من المياه سنوياً، وتأتي تلك المنابع أو الأنهار من الهضبة الأنثيوبية، من جهة الشرق وتجري نحو نهر النيل، حيث ينحدر من فوق تلك الهضبة ١٢ نهراً تتجه نحو الدول المجاورة كالصومال والسودان وكينيا وأرتيريا، وتصب تلك الأنهار سنوياً مليارات الأمطار المكعبة في أراضي الدول المجاورة، وأحياناً تذهب المياه إلى المحيط الهندي.^(١٠)

وتزود الهضبة الأنثيوبية نهر النيل بثلاثة روافد رئيسية، أولها: نهر السوبات وطوله يبلغ ١٢٨٧ كم، ويتكون من فرعين رئيسيين هما: نهر البيور، ونهر البارو، وثاني الروافد الأنثيوبية هو النيل الأزرق (أباي): الذي يلتقي بالنيل الأبيض في الخرطوم، وعلى بعد ٢٠٣٥ كم من البحر الأبيض المتوسط، والنيل الأزرق أكبر أنهار أثيوبيا وأهمها، وأكبر روافد النيل على الإطلاق، حيث يزود وحده المجرى الرئيسي للنهر بما يتراوح بين ٤٩ - ٥٤ مليار متر مكعب سنوياً ٦٠ إلى ٦٥ % من كمية مياه النيل،^(١١) وثالث روافد نهر النيل الأنثيوبية هو نهر عطبرة وطوله ٨٨٠ كم ويمد النيل بما يتراوح بين ١٢ و ١٣ مليار متر مكعب من المياه أي ما بين ١٢ % من مجمل المياه.^(١٢)

ثالثاً- حوض بحر الغزال:

يقع حوض بحر الغزال في الجزء الغربي من السودان، وهو عبارة عن منخفض كبير ومنطقة مستنقعات ضخمة، ويبلغ إيراده ١٥ مليار متر مكعب، تُفقد بأكملها في منطقة المستنقعات ولا يصب منها في النهر سوى ٠,٥ مليار متر مكعب، ويتكون حوض بحر الغزال من مجموعة من البحيرات الصغيرة وهي (بحيرة الزراف، بحيرة العرب، بحيرة لول، بحيرة سويد، بحيرة تونج، بحيرة بونجو)،^(١٣) هذا ويبلغ متوسط الإيراد السنوي لنهر النيل ٨٤ مليار متر مكعب، يفقد منها في بحيرة ناصر حوالي عشرة مليارات متر مكعب نتيجة التبخر، وتقسم الكمية المتبقية ٧٤ مليار متر مكعب بين السودان ومصر، فتحصل مصر على ٥٥,٥ مليار متر مكعب، وتحصل السودان على ١٨,٥ مليار متر مكعب من المياه.^(١٤)

وبالنظر إلى الطبيعة الجيوبولتيكية لحوض نهر النيل تتضح أهمية ما يبدو أنه بوادر أزمة حول مياه النيل. إذ تعتمد مصر (دولة مصب) كلياً على مياه النيل في الزراعة والشرب والصناعة والحياة، وكذلك تعتمد السودان (دولة مصب)، بشكل كبير في زراعتها على مياه النيل، كذلك نجد أنه تشترك في حوض النهر ثمانية بلدان أفريقية أخرى، إذ تتعرض هذه البلدان وخاصة (أثيوبيا) إلى كل أنواع الشد والجذب من الجانب الإسرائيلي - الأمريكي، للضغط على مصر ولتحجيم قدرات مصر على النمو والتقدم، ومن ناحية أخرى فإن نوبات الجفاف التي تؤثر على مستويات إيرادات النهر من عام لآخر تؤثر بشدة على سياسات دول حوض النيل المائية للحفاظ على أقصى قدر من المياه لاسيما مع الزيادة السكانية.

الجذور التاريخية لأزمة حوض النيل:

كانت أفريقيا تحت السيطرة الاستعمارية إذ ارتكزت سياسة الاستعمار البريطاني فيما يخص نهر النيل على تأمين مصالح الصناعة البريطانية، واهتمامها بتأمين زراعة القطن في كل من مصر والسودان، وهو ما يفسر الشعور المتزايد لدى الإدارات البريطانية في دول المنبع بانحياز سياسة بلادهم إلى دولتي المصب آنذاك (مصر، السودان)، وفي الوقت نفسه فشلت الإدارة الاستعمارية البريطانية في إقناع أثيوبيا ببناء سد أو سدود في أراضيها لتتيح لها (الإدارة البريطانية) التحكم في مجرى النيل في كل من السودان ومصر، ولقد استخدمت تلك الإدارة سيطرتها على السودان وعلى مياه النيل وسيلة مساومة أو تهديد أو ضغط على الحكومة المصرية.^(١٥)

لذلك كانت اعتراضات دول حوض النيل على المبادرات والاتفاقيات في الفترة التي أعقبت إستقلال معظم دول الحوض تتركز على:-

- إن هذه الاتفاقيات تم توقيعها من قبل الدول المنتدبة نيابة عن الدول الخاضعة للانتداب خلال الفترة الاستعمارية، ومن ثم فإن هذه الدول لم تكن دولاً مكتملة السيادة عند توقيع الاتفاقيات.
- إن اتفاقيات مياه النيل في مجملها، جاءت متحيزة لبريطانيا (لمصر فيما بعد).^(١٦)
- حصلت مصر بموجب تلك الاتفاقيات على حق الإشراف والتصرف المطلق في مياه النيل وعلى حساب دول الحوض الأخرى.
- كرست تلك الاتفاقيات تقاسم مناطق النفوذ بين الدول الاستعمارية والتفوق البريطاني على فرض الاتفاقيات على الأطراف الاستعمارية الأخرى لتحقيق أكبر قدر من السيطرة على مياه نهر النيل، وهو ما جاء على حساب حقوق دول منابع النيل.^(١٧)

لذا مرت دول حوض النيل قبل وبعد الاستقلال بمرحلتين رئيسيتين بخصوص مياه النيل هما:-

- مرحلة الصراع على المياه في حوض النيل.
- مرحلة التعاون على المياه في حوض النيل.

مرحلة الصراع على المياه في حوض النيل:

بدأ الصراع الحقيقي على الموارد المائية لنهر النيل بدخول المستعمر أفريقيا لتأمين احتياجات المستعمرات من الموارد المائية لأغراض الزراعة والاستخدام اليومي للمياه. ولقد حرصت بريطانيا على إبعاد أي قوة استعمارية منافسة عن حوض النيل، وظهر ذلك واضحاً في الأحداث التاريخية التي مرت بالإقليم، وفيما يلي عرض لأهم الصراعات التي شهدتها تلك الفترة:

١. الخلاف بين بريطانيا وإيطاليا عام ١٨٩١، والذي كان بخصوص التأثير الفعلي على جريان نهر النيل، وذلك باستغلال أحد منابع النيل المهمة (نهر عطبرة).^(١٨)

٢. المواجهة بين بلجيكا وبريطانيا عام ١٨٩٤، عندما تعارضت المصالح البريطانية في المنطقة الواقعة بين النيل والكونغو في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وأنتهت هذه المواجهة باتفاق (ماكينيون عام ١٨٩٤) الذي يعطي بلجيكا الحق في السيادة على منطقة تمتد من الشاطئ الجنوبي (لبحيرة ألبرت) الى الطرف الشمالي (لبحيرة تنجانيقا، وهي تنزانيا الحالية) وحتى فاشودة، بالإضافة الى الجزء من مديرية بحر الغزال.

٣. احتجاج فرنسا على اتفاق ماكينيون بتأييد من ألمانيا، لذا ارسلت فرنسا حملتين باتجاه غرب النيل عبر نهر (الأوبانجي)، ومن الحبشة من جهة الشرق بالتعاون مع الامبراطور (منليك)، ونشبت أزمة (فاشودة) بين بريطانيا وفرنسا، ونجحت بريطانيا في إزالة الخطر الفرنسي، وانتهت الأزمة بانسحاب فرنسا من المنطقة كلياً، وبذلك تنفرد بريطانيا بكل الاقليم الجنوبي.^(١٩)

٤. الحملة البريطانية لاسترداد السودان الشمالي عام ١٨٩٦، حيث بدأ الحملة البريطانية بقيادة (كتشنر) لاسترداد السودان الشمالي والخوف من تعاون الحكومة المهدية للحبشة. وفي عام ١٨٩٨ إنتصرت بريطانيا على الحكومة المهدية وتم إعلان السيطرة على السودان الشمالي.^(٢٠)

٥. احتلال إيطاليا للحبشة عام ١٩٣٥، ثم التخطيط لمشاريع متعددة للري في النيل الأزرق.

٦. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، وهزيمة دول المحور بما فيها إيطاليا وبالتالي خروجها من الحبشة.^(٢١)

ونلاحظ من خلال هذه الأحداث أن دول حوض النيل شهدت أراضيها دوامة من الصراعات في العهد الاستعماري للسيطرة على الموارد المائية لحوض النيل، وكانت الدول الاستعمارية هي الاطراف الفعلية في هذه الصراعات، حيث كانت الصراعات بين دول المنبع ودول المصب، وعلى سبيل المثال كان الصراع دائماً بين مصر (دولة مصب) وأثيوبيا (دولة منبع)، ويرجع ذلك بسبب ما تمثله أثيوبيا كدولة منبع النيل الأزرق والذي يغذي نهر النيل الرئيسي حوالي ٨٦%، من مياهه^(٢٢)، وهذا يعطي لها الأحقية في نسبة أعلى من الموارد المائية للنهر، كما انها أكثر دول المنبع حماساً في رفض الاتفاقيات بين بريطانيا ومصر، مما جعل علاقة الدولتين (مصر، أثيوبيا) يشوبها التوتر والصراع.

مرحلة التعاون على المياه قبل نيل الاستقلال لعظم دول الحوض:

بدأت مسألة تأمين احتياجات الجزء الأدنى لحوض النهر من المياه في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومن المعروف أن نظام النهر الذي يشترك فيه أكثر من دولة مشاطئة يمثل مشاركة في الموارد الطبيعية، ولذلك يجب أن يكون هناك علاقات تعاون بين الدول المشاطئة، حتى لا يؤدي عدم التعاون الى الدخول في صراعات وحروب اهلية، وهذا ماتحاول القوانين الدولية أن تنظمه من خلال العلاقات التنظيمية بين الدول المشاطئة في إطار الموارد المائية المتاحة، وقد كانت الفترة الاستعمارية في أفريقيا زاخرة بالاتفاقيات والبروتوكولات بين الدول الاستعمارية لتنظيم استغلال الموارد المائية لنهر النيل فيما بينها لمصلحة وخدمة مستعمراتها في افريقيا لأغراض التنمية الزراعية المرتبطة بضبط المياه.

وقد مرت دول حوض النيل بمرحلة من التعاون والمشاركة والتي تحكمها مجموعة اتفاقيات، وفيما يلي ملخص للاتفاقيات والبروتوكولات الخاصة بمياه النيل في الفترة الاستعمارية والتي تشكل صورة من التعاون المشترك من أجل الموارد المائية لحوض النيل:-

١. بروتوكول روما الموقع في ١٥ إبريل ١٨٩١ بين بريطانيا وإيطاليا، والأخيرة كانت تحتل إريتريا في ذلك الوقت بشأن تعيين الحدود بين إريتريا والسودان، وتعهدت فيها إيطاليا بعدم إقامة منشآت على نهر عطبرة يمكن أن تؤثر تأثيراً ملموساً على الموارد المائية للنيل.^(٢٣)

٢. اتفاقية بين (ليوبولد الثاني) عاهل دولة الكونغو المستقلة و(إدوارد السابع) ملك المملكة المتحدة لبريطانيا وإيرلندا، وأمبراطور الهند تعديلاً للاتفاق الموقع في بروكسل في ١٢ مايو ١٨٩٤، وفيه تتعهد حكومة الكونغو المستقلة بأن لا تقيم أو تسمح بإقامة أية أشغال على نهر (سيمليكي) أو نهر (إيسانجو) وهما روافد مهمه لنهر النيل تنبع من الكونغو الديمقراطية، أو حتى بجوار أي منهما يكون من شأنه أن يخفض حجم المياه المتدفقة في بحيرة (ألبرت)، ما لم يتم ذلك بالاتفاق مع حكومة السودان.^(٢٤)

٣. اتفاقية أديس أبابا المعقودة في ١٥ مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا والحبشة (أثيوبيا)، لتعيين الحدود بين اثيوبيا والسودان، وعلى الرغم من الهدف الأساسي من الاتفاقية هو ترسيم الحدود إلا أنها حددت في البند الثالث من الاتفاقية التزامات أثيوبيا، إذ تعهدت فيها بعدم القيام بأي إنشاءات على النيل الأزرق أو بحيرة (تانا) أو نهر (السوبات) من شأنها اعتراض سريان مياهها إلى النيل إلا بموافقة الحكومة البريطانية وحكومة السودان. وهذا يعني صراحة النص على الإخطار المسبق قبل البدء بأي مشاريع مائية من قبل أثيوبيا.

٤. معاهدة لندن المعقودة في ٩ مايو ١٩٠٦ بين بريطانيا وبلجيكا (نيابة عن الكونغو)، وقد تعهدت الكونغو في المادة الثالثة بحظر إقامة أي مشروعات على نهر سيمليكي أو نهر إيسانجو، مما يقلل من تدفق حجم المياه في بحيرة (ألبرت) إلا بعد الاتفاق مع الحكومة البريطانية.

٥. الاتفاق المعقود في لندن ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا بشأن الحبشة (أثيوبيا)، وقد نص البند الرابع من الاتفاقية فيه على تعهد أطرافه بالمحافظة على وحدة أثيوبيا من جانب وعلى المحافظة على مصالح بريطانيا ومصر في حوض النيل من جانب آخر.^(٢٥)

٦. تبادل المذكرات بين بريطانيا وإيطاليا في ١٤-٢٠ ديسمبر ١٩٢٥، هذه المذكرات تتعلق بالحقوق المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والنيل الأبيض، وتنص هذه المذكرات على ألا يُقيم أي طرف من الأطراف الموقعة مشروعات تقلل من تدفق المياه إليها، كما تعهدت إيطاليا بالامتناع عن القيام بأي عمل يكون من شأنه تعديل حجم المياه في النهرين (النيل الأزرق، النيل الأبيض) بدرجة محسوبة.^(٢٦)

٧. معاهد عام ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا (تمثل بريطانيا كلا من حكومة السودان، كينيا، أوغندا، تنجانيقا)، والتي أخذت صورة تبادل المذكرات بين رئيس الوزراء المصري آنذاك محمد محمود باشا والمندوب السامي البريطاني في مصر اللورد (لويد)، وكان الموضوع الأساسي لهذا الاتفاق هو وضع القواعد الخاصة بتقسيم مياه

النيل بين مصر والسودان، وتعيين حصة كل منهما من هذه المياه. وتقضي هذه المعاهدة بأن لمصر الحق في الاعتراض على قيام أي مشروعات للمياه على روافد النيل أو البحيرات التي تقع في المنبع بدون التشاور مع الحكومة المصرية، وبالتحديد إذ كانت مشروعات للري أو لتوليد الطاقة بما يؤثر على حجم المياه المتدفقة.^(٢٧)

٨. اتفاقية ٢٣ نوفمبر في لندن عام ١٩٣٤، بين بريطانيا نيابة عن تنجانيقا، وبلجيكا، وقد تم عقد هذه الاتفاقية بشأن تحديد حقوق المياه على الحدود بين تنجانيقا وبين رواندا وبوروندي، ونصت المادة الأولى من الاتفاقية على أن الدولة الموقعة على الاتفاقية والخاصة بنهر كاجيرا والذي يُعد أحد روافد بحيرة فكتوريا، على أن تعاد المياه التي تستخدم في المشاريع الخاصة بالطاقة في أي من الدول السابقة إلى نهر كاجيرا قبل دخوله الحدود بين تنجانيقا وبين رواندا وبوروندي. ونصت المادة السادسة على أنه إذا رغبت أي من الحكومتين المتعاقبتين في استغلال مياه النهر أو المجرى المائي على الحدود التي سبق ذكرها، فإنه يتعين أن تُعطي الحكومة المستفيدة من المشروعات المستخدمة إخطار للحكومة الأخرى قبل البدء في أي مشروع بحوالي ٦ أشهر.^(٢٨)

٩. المذكرات التي تم تبادلها بين مصر وبريطانيا ممثلة عن أوغندا في الفترة من عام ١٩٤٩ إلى ١٩٥٠: هذه المذكرات بشأن إنشاء إدارة سد (أوين)، لإنتاج الكهرباء والمشروعات الخاصة بضبط مياه نهر أوغندا، وتحملت مصر جزءاً من تكلفة الخزان، وقد أنفقت الحكومتين على ألا يترتب على مثل هذا الأجراء أي ضرر بمصالح مصر وفقاً لاتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩.^(٢٩)

الاتفاقيات بعد استقلال معظم دول حوض النيل:

وبمجرد حصول السودان على استقلاله، أرسل مذكرة إلى مصر في عام ١٩٥٨ تقول: "إن الحكومة المستقلة ليست ملزمة باتفاقية عام ١٩٢٩ لأنها أبرمت بين مصر وبريطانيا كجزء من تسوية سياسية لم تراعي فيها مصالح السودان، كما أن السودان لم يصادق على هذه الاتفاقية بعد الاستقلال، وأن السودان لن يلتزم بنصوص الاتفاقية وطالب بإعادة التفاوض بشأنها.^(٣٠) وفي هذه الفترة أيضاً، أعلنت أثيوبيا أنها غير ملتزمة باتفاقية عام ١٩٢٩، وأنها تحتفظ لنفسها بحق استعمال ماء النيل لصالحها، ودعت كلاً من مصر والسودان إلى التفاوض معها حول هذا الموضوع.^(٣١)

فمنذ استقلال دول حوض النيل، جاءت العديد من المطالبات من حكومات دول حوض النيل بإعادة النظر في هذه الاتفاقيات القديمة، بدعوى أن الحكومات القومية لم تبرمها، ولكن أبرمها الاحتلال نيابة عنها، وأن هناك حاجة لدى بعض الدول خصوصاً كينيا وتنزانيا لموارد مائية متزايدة. وقد ظلت دول منابع النيل – خاصة أثيوبيا وتنزانيا وكينيا وأحياناً تنضم إليهم أوغندا – تطالب دوماً بتعديل اتفاقيات مياه النيل وخصوصاً اتفاقيتي ١٩٢٩ و ١٩٥٩، وتهديد بتنفيذ مشروعات وسدود وقناطر على نهر النيل تقلل من كميات المياه التي ترد إلى مصر.^(٣٢)

لذا جاءت هذه المرحلة مملوءة بالمناورات بتوقيع عدة اتفاقيات لذلك سوف نتطرق لأهم الاتفاقيات المائية بين دول حوض النيل لحل أزمة مياه النيل على النحو التالي:-

١. اتفاقية عام ١٩٥٣، الموقعة بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا بخصوص انشاء خزان اوين على مخرج بحيرة فكتوريا، وهي عبارة عن مجموعة من الخطابات خلال فترة ١٩٤٩-١٩٥٣ بين مصر وبريطانيا.

٢. اتفاقية نوفمبر عام ١٩٥٩، والتي وقعت بين كل من مصر والسودان وتضمنت حق الانتفاع الكامل بمياه النيل، وأهم ما جاء في تلك الاتفاقية هو التأكيد على الحقوق المكتسبة للدولتين في مياه النيل بواقع ٤٨ مليار متر مكعب لمصر و ٤ مليارات متر مكعب للسودان والتي سبق إقرارها في اتفاقية عام ١٩٢٩. كما تتضمن اتفاقية عام ١٩٥٩، الموافقة على مشروع السد العالي وعلى إقامة السودان لمشروعات لإقامة خزانات لاحتجاز حصته من المياه. وتحدد الاتفاقية الفوائد المائية من إنشاء السد العالي بمقدار ٢٢ مليار متر مكعب عند محافظة أسوان في جنوب مصر، وتُقسم الاتفاقية صافي الفائدة المائية للسد العالي بواقع ٧,٥ مليار متر مكعب لمصر، و ١٤,٥ مليار متر مكعب للسودان، لتصبح حصة مصر من مياه النهر ٥٥,٥ مليار متر مكعب، وحصة السودان ١٨,٥ مليار متر مكعب، كما تضمنت الاتفاقية موافقة الدولتين مصر والسودان، على العمل من أجل زيادة الإيراد المائي من النيل من خلال إقامة مشروعات لمنع ضياع الكميات الهائلة من المياه التي تضيع في مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر العزال ونهر السوبات، على أن تقسم تكلفة هذه المشروعات بالتساوي بين مصر والسودان مناصفة، ويقسم العائد المائي منها مناصفة أيضاً. كما تتضمن الاتفاقية تنسيق المواقف في البحث والتفاوض مع باقي دول حوض النيل لبحث مطالبتها في مياه النيل، وإذا أسفر البحث عن إمكانية قبول تخصيص أي كمية من إيرادات النيل لأي دولة من دول حوض النيل، فإن هذه الكمية محسوبة عند أسوان تخصم مناصفة من مصر والسودان.^(٣٣)

٣. وفي عام ١٩٦١، بدأت دراسات للموارد المائية وقياس المناخ (هيدرولوجية) لحوض البحيرات الاستوائية لحوض النيل، مشتركة بين مندوبي الهيئة الفنية الدائمة وممثلين عن تنزانيا وأوغندا وكينيا، هدفها تبادل الآراء وتوضيح وجهات النظر في مطالب هذه الدول من مياه النيل، وفي عام ١٩٦٧ إتفق على إقرار مشروع دراسة الموارد المائية والقياسات المناخية باسم (هيدرومت). كما تشكلت لجنة فنية من (مصر، السودان، كينيا، أوغندا، وتنزانيا)، ثم انضمت إليها رواندا وبوروندي لمتابعة المشروع، وانضمت أثيوبيا لهم كمراقب، إذ استمر مشروع هيدرومت هذا لمدة ٢٥ عاماً (من عام ١٩٦٧ الى عام ١٩٩٢)، استطاع دراسة وارد المياه لبحيرات فكتوريا، ألبرت، كاجيرا، وجمع معلومات مفيدة وبيانات دقيقة.^(٣٤)

٤. تجمع الأندوجو: والأندوجو باللغة السواحلية معناها (الأخاء)، وهو عبارة عن تجمع لدول حوض النيل والذي أنشئ عام ١٩٨٣، بناء على اقتراح مصري وتأييد سوداني، وهدفه التعاون والتنسيق والتشاور بين دول حوض النيل العشرة آنذاك انطلاقاً من خطة عمل لاجوس عام ١٩٨٠، والتي أكدت على أن الأنهار الأفريقية هي البنية الأساسية للتعاون الإقليمي. ويشارك في أعمال المجموعة كل دول الحوض (باستثناء أثيوبيا) لوضع خطط العمل المشترك في المجالات المائية^(٣٥)، كما أكد التجمع في الاجتماعات التي جرت لتطوير هذه التجمع على أهمية ترشيد وزيادة الانتفاع بالبحيرات والأنهار كوسيلة نقل، واستخدام البحيرات الكبرى ونهر النيل كوسيلة لربط دول المجموعة ببعضها البعض. وبالرغم من الفوائد المعنوية التي تحققت بفعل الاجتماعات

الاندوجو المتكرره التي عقدها هذا التجمع لمدة ٧ سنوات الا انه فشل في مناقشة مشكلات التوزيع المائي بين دول حوض النيل، كما فشل في تحقيق التكامل المنشود بين دول حوض النيل ودفع المسيرة التعاونية نحو صيغة متكاملة أكثر تقدماً، خاصة بعد تولي الجبهة الاسلامية للحكم في السودان عام ١٩٨٩، والتي تحالفت مع كل من أثيوبيا واريتريا ضد مصر بخصوص مياه النيل مما زاد الأمر تعقيداً في مشكلة مياه النيل.^(٣٦)

٥. اتفاقية عام ١٩٩١، والتي اجريت بين كل من مصر وأوغندا، وأهم ماجاء بها: أكدت أوغندا في هذه الاتفاقية احترامها لما ورد في اتفاقية عام ١٩٥٣، والتي وقعتها بريطانيا نيابة عنها وهو مايعد اعترافاً ضمناً باتفاقية عام ١٩٢٩، كما نصت الاتفاقية على أن السياسة المائية التنظيمية لبحيرة فيكتوريا يجب أن تناقش وتراجع بين كل من مصر وأوغندا وألا تتأثر احتياجات مصر المائية.

٦. مشروع التيكونيل:- في عام ١٩٩٢، تم توقيع وثيقة إنشاء مشروع التيكونيل(حوض النيل)، من قبل وزراء الموارد المائية لدول كل من السودان ومصر وأثيوبيا وأوغندا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية ورواندا، وبمقتضاه أنشئت لجنة فنية من ممثلي هذه الدول كما تم تشكيل مجلس وزاري لوزراء الموارد المائية عام ١٩٩٣، وتتمثل مهمة اللجنة الفنية بالتركيز على تنمية مشاريع حوض النيل، ولقد عقد أول اجتماع لهذه اللجنة في القاهرة عام ١٩٩٤، حيث تم وضع خطة شاملة لتحقيق التنمية، ولقد وافق وزراء الموارد المائية لدول مشروع التيكونيل على هذه الخطة، وفي عام ١٩٩٥ عقد اجتماع آخر لدول المشروع في مدينة أروشا في تنزانيا، حيث تم الموافقة على تمديد عمل مشروع التيكونيل ثلاث سنوات أخرى بدءاً من يناير عام ١٩٩٦^(٣٧)، وكلفت الهيئة الفنية بمتابعة كافة المبادرات المتعلقة بمياه النيل ورفع تقارير دورية لمجلس وزراء الري لدول حوض النيل، ومن اهم الخطط التي قدمتها الهيئة الفنية لمشروع تيكونيل خطة اشتملت ٢٢ مشروعاً تحت خمس محاور رئيسية هي:-

- التخطيط والإدارة المشتركة لموارد النيل.
- بناء القدرات البشرية للمهام المختلفة.
- التدريب.
- التعاون الإقليمي.
- حماية البيئة.^(٣٨)

وفي عام ١٩٩٨، إنتهت مدة تمديد العمل لمشروع تيكونيل، عقد إجتماع من قبل مجلس وزراء الري لدول حوض النيل، وقد شاركت ٨ دول، وقرر المجلس الاتفاق على رؤية موحدة وعمل موحد لدول حوض النيل، وإقامة آلية انتقالية تخلف مشروع تيكونيل تشترك فيها كل دول الحوض، وقد اتفقوا على هيكل جديد يقوم مجلس وزراء الري في قمته، ولجنة فنية إستشارية وسكرتارية، ويمسى الهيكل الجديد هذا (مبادرة حوض النيل)، واتفقوا أن تستند هذه المبادرة على المبدأين الآتيين:-

• إن المياه مورد طبيعي للرخاء والاستقرار، وإن مياه النيل يجب أن تستخدم للتعاون الإقليمي لا لتكون مصدر نزاع وصدام.

• مبادرة حوض النيل تهدف الى تحقيق تنمية إجتماعية إقتصادية مستدامة عن طريق الاستخدام العادل لمياه النيل والانتفاع العادل من موارده.^(٣٩)

مبادرة حوض النيل عام ١٩٩٩:-

في فبراير من عام ١٩٩٩، عقد إجتماعاً لوزراء الري لدول حوض النيل في تنزانيا، وقد تضمنت المبادرة كلاً من (مصر، السودان، أثيوبيا، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، بوروندي، تنزانيا، روندا، إرتيريا، كينيا)، وكانت تطمح الى تحقيق بعض الأهداف والمبادئ ومن أهمها:-

أهداف المبادرة:-

• على مدى القصير: تهدف المبادرة الى إعداد إطار للتعاون المقبول من جانب كافة دول الحوض، كما تهدف الى زيادة مستوى التعاون على مستوى الحوض في إدارة الموارد المائية للنهر بما يحقق المنفعة المتبادلة الفائدة للجميع، هذا بالإضافة الى زيادة كفاءة إستخدامات الموارد المائية والحفاظ على نوعية المياه من التلوث.

• على المدى الطويل: تهدف المبادرة على المدى الطويل الى تحديد نصيب كل دولة من دول الحوض من إستخداماتهم لمياه النيل، وكذلك تحسين إستخدامات مياه النيل لتحقيق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية لكافة شعوب الحوض من خلال عدة مشروعات تتعلق بالموارد المائية للنهر، وتدفع بعمليات التنمية المستدامة وتحقيق التكامل والتنمية والديمقراطية والأمن والاستقرار في الإقليم.

مبادئ المبادرة:-

- أن المياه حق لكل دول الحوض.
- عدم القيام أي مشروع يؤدي الى الإضرار بمصالح الدول الأخرى.
- أن تتم الاستفادة من أي مشروع لدولتين من دول الحوض على الأقل.
- أن يتم استبعاد فكرة الصراع، باعتبار أن المشكلة هي سوء الاستخدام وليست ندرة المياه.^(٤٠)

حيث تم التوقيع على المبادرة وتم تأسيس "مبادرة حوض النيل" تحت شعار: "تحسين معدلات التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر"، و وافقت دول المبادرة على متابعتها بمقتضى ترتيب انتقالي، حتى يتم إيجاد إطار قانوني دائم يحقق أهداف ومبادئ المبادرة.^(٤١)

أهم المشاريع القائمة على نهر النيل

أنشئ العديد من السدود والمنشآت على نهر النيل على النحو الآتي:-

١. قناطر الدلتا والصعيد في جمهورية مصر: حيث قام محمد علي باشا بإنشاء قناطر الدلتا سنة ١٨٤٣، وتلاها بعد ذلك إنشاء مجموعة من القناطر في كل من أسبوط سنة ١٩٠٣، وقناطر نجع حمادي سنة ١٩٠٨، وكان الهدف من إنشاء هذه القناطر هو رفع منسوب المياه الجارية بما يتناسب بتغذية وتوزيع المياه على الترع والمصارف.
٢. خزان أسوان في جمهورية مصر (١٨٩٧ - ١٩٠٢): نتيجة عجز الإيراد الطبيعي لمواسم الأمطار في بعض السنوات مما تسبب في عدم القدرة على التوسع في مساحات الأراضي الزراعية، بدأت مصر في سياسة التخزين السنوي بإنشاء خزان أسوان سنة ١٩٠٢، وقد حقق مخزوناً يصل إلى ٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً.^(٤٢)
٣. سد جبل الأولياء في السودان ١٩٣٧: أنشأته مصر على النيل الأبيض في السودان سنة ١٩٣٧، بغرض تخزين ٢,٥ مليار متر مكعب سنوياً لصالح الأراضي المصرية، ويبدأ التخزين في شهر يونيو ويبدأ سحب المياه منه بعد شهر فبراير، ويكون السحب على دفعات متتالية لكي تكون إضافة إلى الجريان الطبيعي في شهور الفترة الحرجة لمياه النيل.
٤. سند سنار في السودان عام ١٩٢٥: أنشئ على النيل الأزرق في السودان سنة ١٩٢٥، واستهدف السد غايتين: الأولى رفع منسوب النهر لري أرض الجزيرة وهي المنطقة الزراعية الرئيسية في السودان، والغاية الثانية هي العمل على تخزين المياه لصالح السودان وتبلغ طاقته مليار متر مكعب، كما يستخدم في توليد الطاقة الكهربائية.^(٤٣)
٥. سد أوين في أوغندا (١٩٤٨ - ١٩٥٤): في مارس ١٩٤٨، بدأت مباحثات بين مصر وأوغندا لإنشاء سد شلالات أوين عند مخرج بحيرة فكتوريا، بغرض توليد الطاقة الكهربائية ولأغراض التخزين ببحيرة فكتوريا، وقد اشتركت مصر في بنائه بدفع مبلغ ٤,٥ مليون جنيه لحكومة أوغندا، تمثل نصيبها في تكاليف إنشاء السد وهو الجزء الوحيد الذي تم بناءه من خطة التخزين المستمر الذي تبنته الحكومة المصرية، بهدف منها لتحقيق بناء خزان بحيرة ألبرت الواقعة على الحدود بين أوغندا والكونغو الديمقراطية، وقناة جونجلي في السودان لتحقيق الزيادة في منسوب مياه النيل في بعض الأشهر مما ينعكس إيجاباً على جمهورية مصر، ولقد تمت أعمال بناء سد شلالات أوين عام ١٩٥٤.^(٤٤)
٦. السد العالي في جمهورية مصر (١٩٧٠ - ١٩٦٠): كان الهدف من بناء السد العالي في أقصى جنوب مصر تطبيق سياسة التخزين المستمر لأعوام متتالية، لتعويض إيرادات الفترات الضعيفة والقضاء على الذبذبة المفاجئة لإيراد النيل. ويحقق حوض تخزين السد العالي سعة تزيد عن الحد الأعلى لمتوسط إيراد النيل الطبيعي كله في السنة بحوالي ٥ مليار متر مكعب، إذ بدأ العمل في بناء السد العالي في يناير عام ١٩٦٠، وانتهى في ١٩٧٠ وافتتح رسمياً في يناير ١٩٧١، وهو صرح يبلغ عرضه عند قاعدته ٩٨٠ متراً، ويبلغ ارتفاعه ١٩٦ متراً. وقد تشكلت خلف السد بحيرة ناصر الصناعية بمسطح قدرة ٦٥٠٠ كم مربع. هذا وتقسّم المياه المخزونة في بحيرة السد (بحيرة ناصر) بين مصر والسودان، كما تنتج محطة توليد الكهرباء طاقة كهربائية تقدر بنحو ١٠ مليار كيلو وات/ ساعة.

٧. مشروع سد فينشا في أثيوبيا: أنشئ هذا السد عام ١٩٧٦ على نهر فينشا (أحد الروافد الصغيرة للنيل الأزرق في أثيوبيا) بهدف توليد ٦٥ ميغا وات في المرحلة الأولى التي انتهت عام ١٩٨٢. كما هدفت أثيوبيا من هذا المشروع الاستفادة من ري الأراضي الزراعية.

٨. مشروع نهر أماراتي في أثيوبيا: قامت الحكومة الأثيوبيا بتمويل من المجموعة الأوروبية بإنشاء مشروع نهر أماراتي (أحد الروافد الصغيرة للنيل الأزرق في أثيوبيا)، بهدف تحويل مياه نهر أماراتي إلى خزان سد فينشا لتحقيق زيادة كفاءة المحطة الكهربائية بنسبة ٣٠% ليصل الإنتاج إلى ١٠٠ ميغا وات، فضلاً عن زيادة نسبة المياه في ري الأراضي الزراعية. ومن الجدير بالذكر إحتجاج الحكومتين المصرية والسودانية على إقامة هذين المشروعين في أثيوبيا (سد فينشا، مشروع نهر أماراتي)، ألا أنه طبقاً لتقرير خبراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فإن المشروعين لا يسببان ضرراً لمصر والسودان وأن الخطورة تكمن فيما لو نفذت أثيوبيا مشروعات أخرى على النيل الأزرق.^(٤٥) لذا تعتبر هذه المشاريع مشاريع خدمية لدول حوض النيل ولم تؤثر على حصص دول المنبع ودولتي المصب مصر والسودان التي كانت تعتمد بشكل رئيسي على نهر النيل في اقتصادها.

الخاتمة

يتوقع الكثير من القياديين والسياسيين والاقتصاديين وغيرهم بأن الحروب القادمة هي حروب حول المياه، وخصوصاً في الشرق الأوسط بسبب النزاع العربي - الإسرائيلي حول المياه أو النزاع العربي - التركي حوال المياه، وهناك عدة تقارير دولية توضح بأن الصراع في الشرق الأوسط سيكون صراع حول المياه، وأن دول حوض النيل ستعاني نقصاً خطيراً في إيراد النهر بسبب الجفاف في المناطق الأثيوبية للنهر والنمو الهائل في عدد السكان وأن الصراع سيمزق الروابط الهشة بين دول المنطقة، فالتاريخ خير شاهد على أهمية المياه في هذه المنطقة وأنها كانت سبباً للحروب، فضلاً عن التدخلات الخارجية الإسرائيلية التي تحاول ان تستثمر الموقف من خلال وضع دراسات لمشاريع في أثيوبيا في محاولة منها للضغط على مصر وانشغالها بقضية المياه ولإبعادها عن الصراع العربي - الإسرائيلي، ووضع مصير مصر وحياة شعبها في يد أثيوبيا.

وخلاصة ما سبق من خلال تناول الجذور التاريخية لأزمة مياه النيل والتطرق لمرحلة الصراع والتعاون، فبالرغم من تعدد الاتفاقيات والمبادرات والمشاريع لحل الأزمة نلاحظ أنه لم يتم التوصل إلى اتفاقية جماعية تجمع كل دول حوض النيل، وأن معظم هذه الاتفاقيات كانت ذات طابع ثنائي لم تراعي جميع دول حوض النيل، لذلك فهي لا تحظى بالقبول العام من قِبل دول الحوض، وأن مياه النيل والمشارك فيها عشرة دول ليس لها قانون دولي يحكمها، فغياب الإطار القانوني الحاكم له الإطار الجامع لدول الحوض، مما ترك آثاره حتى الآن على طبيعة العلاقة بين دول حوض النيل فلم تستطيع دول الحوض من التوصل إلى إتفاق نهائي موحد يجمعها أو حتى الإتفاق على إطار قانوني موحد ينظم طبيعة العلاقات المائية ويحل أزمة مياه النيل بشكل نهائي، ففي كل المحاولات والمبادرات التي تطرح لحل الأزمة تنتهي بموجات من الاعتراضات التي تعصف بها بين الحين والآخر، وعلى رأس المعارضين أثيوبيا كونها أهم دول المنبع والتي كانت تشعر بالظلم من الاتفاقيات المبرمة، بالإضافة إلى بقية دول الحوض التي بدأت اعتراضاتها بالتزايد بسبب زيادة عدد سكانها

وزيادة استهلاكها للمياه مما جعلها تطالب بزيادة حصصها من مياه النيل، لذلك يمكننا القول بأن اتفاقيات نهر النيل عانت الكثير دون الأنهر الموجودة بالعالم، مما أبقي أزمة مياه النيل بؤرة حساسة في العلاقات بين دول الحوض بعضها لبعض وحتى على علاقتها مع الدول الأخرى بسبب موقفها من الأزمة، لذا استمرت الأزمة حتى وقتنا الحاضر دون حلها بشكل نهائي.

الهوامش

- (١) محمد خميس الزوكة، جغرافية المياه، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٤٦٦.
- (٢) جورج بوزنر وآخرون، معجم الحضارة المصرية القديمة، ترجمة: أمين سلامة، مراجعة: سيد توفيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣٤٤.
- (٣) أدولف أرمان، ديانة مصر القديمة، ترجمة: عبدالمنعم أبو بكر، محمد أنور شكري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٨.
- (٤) R said, Origin and Evolution of the Nile in p.p. Howell and J.A Allan, the Nile: Sharing a Scarce Resouce, Cambridge, Cu, p.p. ١٧-٢٦.
- (٥) اميل لودفيغ، النيل. حياة نهر، ترجمة: عادل زعتر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٤٥٣.
- (٦) محمد عوض محمد، نهر النيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٨ - ٢٩.
- (٧) محمد عبد الغني سعودي، إفريقية: شخصية القارة في شخصية الأقاليم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٥٦ - ٦٦.
- (٨) زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل - أزمة سد النهضة، الهيئة المصرية العامة، ص ٥٦.
- (٩) رمزي سلامة، مشكلة مياه النيل في الوطن العربي- احتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠١، ص ٣٧.
- (١٠) كريمة السروجي - محمد عبد المقصود، النيل حياة أو موت، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٢.
- (١١) ألن مورهد، النيل الازرق، ترجمة: د. نظمي لوقا، سلسلة أشهر الكتب الجديدة في العالم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٥٠.
- (١٢) كريمة السروجي- محمد عبد المقصود، مرجع سابق، ص ٢٣.
- (١٣) رمزي سلامة، مرجع سابق، ص ٣٧.
- (١٤) محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص ٣٣٥.
- (١٥) فيصل عبد الرحمن علي طه، مياه النيل: السياق التاريخي والقانوني، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، ط١، الخرطوم، ٢٠٠٠، ص ٣٥.
- (١٦) محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر في القرن ٢١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٥٩ - ١٦٠.
- (١٧) محمد نصر الدين علام، المياه والأراضي الزراعية في مصر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٧٣ - ٧٥.
- (١٨) الصادق المهدي، مياه النيل الوعد والوعيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٧٤.
- Dr. Samson wassara :” African water resources and Cooperation” in (١٩) Africa post Cold war ear, International University of African union Summit, Khartoum, ٢٠٠٠, P. ١٤٠.
- (٢٠) هالة محمد عصام الدين عبد المطلب، مبادرة حوض النيل ودورها في تفعيل علاقات التعاون البيئية لدول الحوض، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٩.
- (٢١) المرجع نفسه، ص ٣٠.
- (٢٢) الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل، التقرير السنوي للعام الأول ١٩٦٠ - ١٩٦١، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢٦.
- (٢٣) مجلة أفريقية- عربية، مجلد رقم (٢)، العدد ١، مارس ٢٠٠٠، ص ١٣٤.
- (٢٤) محمود أبو العنين (محرر)، التقرير الإستراتيجي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مركز البحوث الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٩٢.
- (٢٥) حسن الساعوري، الصراع الموروث في حوض النيل، مركز أبحاث ودراسات حوض النيل، مجلة دراسات حوض النيل، العدد الثاني، المجلد الثالث، جامعة النيلين، الخرطوم، يوليو ٢٠٠٤، ص ٩.

(٢٦) أحمد الرشدي، مصر ومياه النيل- الإطار القانوني الحاكم وضرورات التعاون المشترك، الهيئة العامة للاستعلامات، مجلة آفاق أفريقية، المجلد الثاني، العدد الخامس، القاهرة، يناير ٢٠٠١، ص ٦.

(٢٧) Arab Republic of Egypt, Ministry of Foreign Affairs, Egypt and The Nile, Egypt, ١٩٨٤, p.p ٢٠.

Ibid: P.P. ٢١, ٢٢. (٢٨)

(٢٩) حسن الساعوري، مرجع سابق، ص ١٠.

(٣٠) عبد الملك عودة، "السياسة المائية لدول حوض النيل"، صحيفة الأهرام، ١٧ مارس ٢٠٠٤.

(٣١) المرجع نفسه.

(٣٢) محمد جمال عرفة، هل تبدأ حروب المياه في حوض النيل"، إسلام أون لاين، ٢٧ فبراير ٢٠٠٤.

(٣٣) أحمد السيد النجار، مياه النيل القدر والبشر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٢٢.

(٣٤) الصادق المهدي، مرجع سابق، ص ٧٦.

(٣٥) رمزي سلامة، مرجع سابق، ص ٤٩-٥٠.

(٣٦) محمود أبو العنين، مرجع سابق، ص ٣٠١.

(٣٧) محمد سالمان طابع، التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل: رؤية تحليلية في ضوء المدرسة الزيفية الجديدة، أعمال المؤتمر الدولي الاول لشباب الباحثين في الشؤون الافريقية، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ص ٣٤٩-٣٥٧.

(٣٨) الصادق المهدي، مرجع سابق، ص ٧٨.

(٣٩) المرجع نفسه، ص ٧٩.

(٤٠) أيمن السيد عبد الوهاب، مبادرة دول حوض النيل- أفق إقليمي جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢، ص ١٣٠-١٠٣.

(٤١) رمزي سلامة، مرجع سابق، ص ٧١-٧٢.

(٤٢) محمد محي الدين رزق، أفريقيا وحوض النيل، مطبعة عطايا بيات الخلق، القاهرة، ١٩٣٤، ص ٤١-٤٢.

(٤٣) المرجع نفسه، ص ٤٣-٤٤.

(٤٤) رمزي سلامة، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٤٥) المرجع نفسه، ص ٤٣-٤٤.

المصادر والمراجع

المصادر العربية :-

١. أحمد الرشدي، مصر ومياه النيل- الإطار القانوني الحاكم وضرورات التعاون المشترك، الهيئة العامة للاستعلامات، مجلة آفاق أفريقية، المجلد الثاني، العدد الخامس، القاهرة، يناير ٢٠٠١، ص ٦.

٢. أحمد السيد النجار، مياه النيل القدر والبشر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٢٢.

٣. أدولف أرمان، ديانة مصر القديمة، ترجمة: عبدالمنعم أبو بكر، محمد أنور شكري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٨.

٤. ألن مورهد، النيل الأزرق، ترجمة: د. نظمي لوقا، سلسلة أشهر الكتب الجديدة في العالم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٥٠.

٥. اميل لودفيغ، النيل. حياة نهر، ترجمة: عادل زعتير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٤٥٣.

٦. أيمن السيد عبد الوهاب، مبادرة دول حوض النيل- أفق إقليمي جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢، ص ١٣٠-١٠٣.

٧. جورج بوزنر وآخرون، معجم الحضارة المصرية القديمة، ترجمة: أمين سلامة، مراجعة: سيد توفيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣٤٤.

٨. حسن الساعوري، الصراع الموروث في حوض النيل، مركز أبحاث ودراسات حوض النيل، مجلة دراسات حوض النيل، العدد الثاني، المجلد الثالث، جامعة النيلين، الخرطوم، يوليو ٢٠٠٤، ص ٩.

٩. رمزي سلامة، مشكلة مياه النيل في الوطن العربي- احتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠١، ص ٣٧.

١٠. زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل - أزمة سد النهضة، الهيئة المصرية العامة، ص ٥٦.

١١. الصادق المهدي، مياه النيل الوعد والوعيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط ١، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٧٤.

١٢. عبد الملك عودة، "السياسة المائية لدول حوض النيل"، صحيفة الأهرام، ١٧ مارس ٢٠٠٤.
١٣. فيصل عبد الرحمن علي طه، مياه النيل: السياق التاريخي والقانوني، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، ط١، الخرطوم، ٢٠٠٠، ص ٣٥.
١٤. كريمة السروجي - محمد عبد المقصود، النيل حياة أو موت، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٢.
١٥. مجلة أفريقية- عربية، مجلد رقم (٢)، العدد ١، مارس ٢٠٠٠، ص ١٣٤.
١٦. محمد جمال عرفة، هل تبدأ حروب المياه في حوض النيل"، إسلام أون لاين، ٢٧ فبراير ٢٠٠٤.
١٧. محمد خميس الزوكة، جغرافية المياه، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٤٦٦.
١٨. محمد سالم طابع، التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل: رؤية تحليلية في ضوء المدرسة الطيفية الجديدة، أعمال المؤتمر الدولي الاول لشباب الباحثين في الشؤون الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ص ٣٤٩-٣٥٧.
١٩. محمد عبد الغني سعودي، إفريقية: شخصية القارة في شخصية الأقاليم، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٥٦-٦٦.
٢٠. محمد عوض محمد، نهر النيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٨ - ٢٩.
٢١. محمد محي الدين رزق، أفريقيا وحوض النيل، مطبعة عطايا بيات الخلق، القاهرة، ١٩٣٤، ص ٤١-٤٢.
٢٢. محمد نصر الدين علام، المياه والأراضي الزراعية في مصر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٧٣-٧٥.
٢٣. محمود أبو العنين (محرر)، التقرير الاستراتيجي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مركز البحوث الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٩٢.
٢٤. محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر في القرن ٢١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٥٩ - ١٦٠.
٢٥. هالة محمد عصام الدين عبد المطلب، مبادرة حوض النيل ودورها في تفعيل علاقات التعاون البيئية لدول الحوض، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٩.
٢٦. الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل، التقرير السنوي للعام الأول ١٩٦٠ - ١٩٦١، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢٦.

المصادر الأجنبية:-

١. Arab Republic of Egypt, Ministry of Foreign Affairs, Egypt and The Nile, Egypt, ١٩٨٤, p.p. ٢٠.
٢. Dr. Samson wassara : " African water resources and Cooperation" in Africa post Cold war ear, International University of African union Summit, Khartoum, ٢٠٠٠, p.p. ١٣٨, ١٣٩.
٣. R said, Origin and Evolution of the Nile in p.p. Howell and J.A Allan, the Nile: Sharing a Scarce Resouce, Cambridge, Cu, p.p. ١٧-٢٦.